في بيان صادر عن المؤتمر وأحزاب التحالف

إطلاق المجرمين يعيد الأزمة للمربّع الأول.. وعلى رعاة المبادرة منع انهيار التسوية

خطوات وزير العدل والنائب العام تسيّس مؤسسة القضاء وتلحقه في خدمة أطراف سياسية

نستنكر الحملة الإعلامية ضد ياسر العواضي من قبل حزب الإصلاح والنائب العام

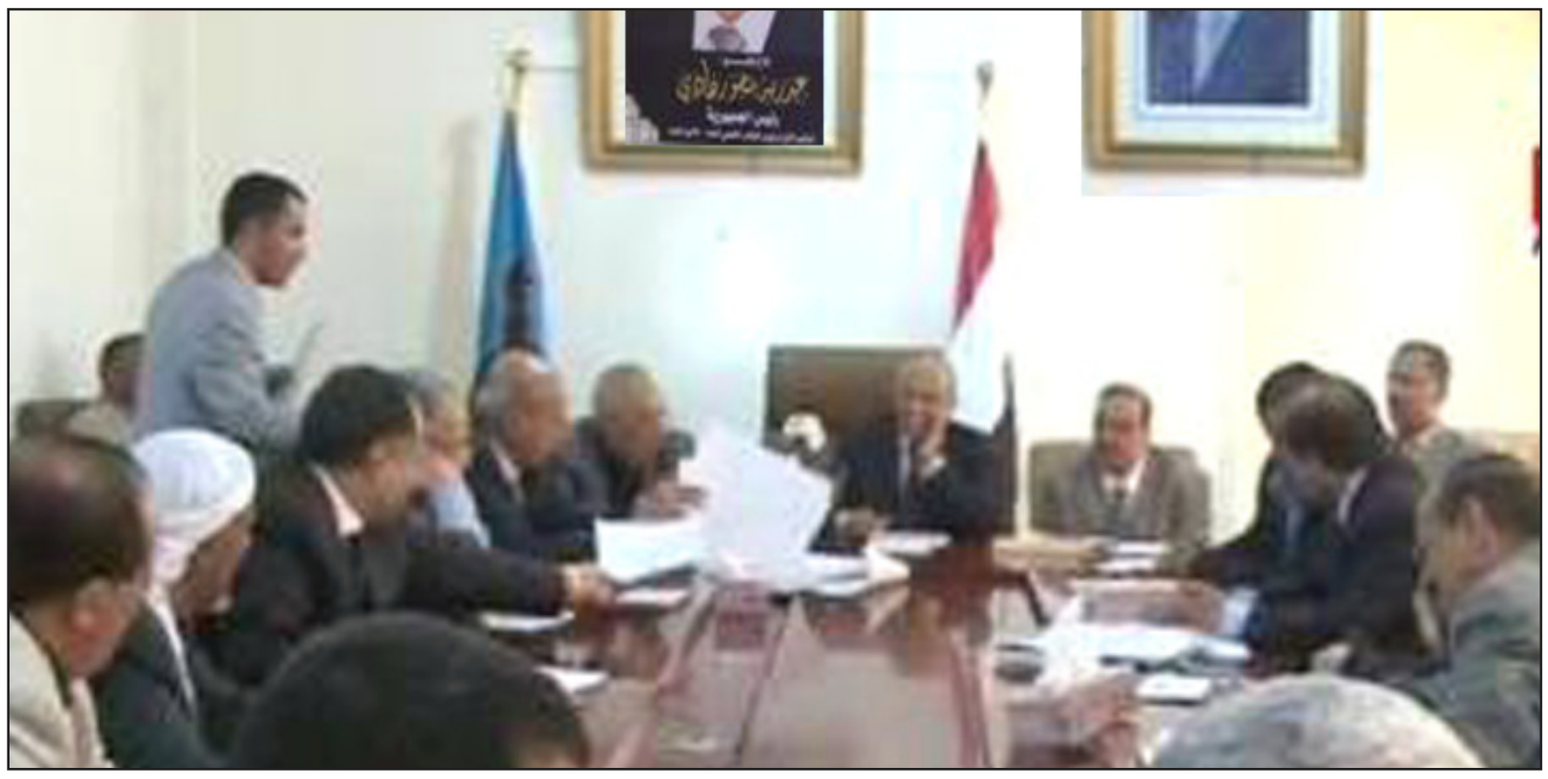

عبّر المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عن أسفهم واستنكارهم لقرار النيابة الإفراج بصورة مخالفة للقانون عن مجموعة من العناصر المتورطة وبالأدلة القاطعة والاعترافات الثابتة في ملف قضية جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة، في وقت كان ينتظر تحقيق العدالة وإلقاء القبض على بقيه العناصر المتورطة في ارتكاب هذه الجريمة الإرهابية.

قرار مجلس الأمن شدد على ضرورة معاقبة مرتكبي الجريمة الإرهابية

نرفض تجزئة القضية تحت أي مبرر ومحاكمة الجناة دون استثناء

وقال بيان صادر في ختام اجتماعات اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي وقيادات أحزاب التحالف الوطني، المنعقدة منذ أربعة أيام برئاسة الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي- إن قرار إطلاق سراح المتورطين في تنفيذ الجريمة الإرهابية بجامع دار الرئاسة من قبل النيابة العامة ضربة لدولة القانون وتفريط بالعدالة وهدر للدماء والحقوق وضربة خطيرة في صميم التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتحدياً جدياً لمدى التزام القيادة السياسية بقراري مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ و٢٠٥١ الذي وصف جريمة جامع دار الرئاسة كواحدة من الجرائم الإرهابية المدانة دولياً وأكد على ضرورة أن ينال مرتكبوها تخطيطاً وتنفيذاً الجزاء العادل عبر القضاء اليمني.

وشدّد البيان على أن إطلاق مجرمين منخرطين في الأعمال الإرهابية خططت وشاركت في العنف الموجّه ضد الشعب والمصالح العليا للدولة في هذا التوقيت وتحت مسمى مخادع بأنهم من شباب الساحات وفي لعبة سياسية ابتزازية مكشوفة، يعيد الأزمة في اليمن إلى المربّع الأول ويطيح بالمكاسب والتقدم الذي أحرزته الجهود الإقليمية والدولية للتسوية السياسية كما أنه يمثل عملاً خارج روح المبادرة وهروباً من تبعات قراري مجلس الأمن الدولي وإضراراً بالسلم الاجتماعي.

وحذّر البيان من الآثار السياسية المباشرة لهذا القرار، وأنها تتمثل في خلق مناخ مناهض لفكرة الحوار المسئول القائم على الاحتماء بمظلة الدولة الحامية للحقوق، كون العقل الاجتماعي تلقى بهذا القرار رسالة فحواها «إطلاق القتلة في مواجهة الضحايا» لخلق فتنة وصراع يكون فيه الفرد هو مصدر وحيد لتطبيق القصاص وإمضاء العدل.

«الميثاق» تنشر نص بيان اللجنة العامة وأحزاب التحالف الوطني:

المؤتمر يدق ناقوس الخطر الناتج عن قرار الافراج عن المتهمين بجريمة مسجد الرئاسة

القرار يدمّر فكرة الدولة المدنية في عقل المجتمع ويضع القتلة في مواجهة أسر الضحايا

إطلاق القتلة يخلق الفتنة والصراع بين أفراد المجتمع اليمني

في الوقت الذي كان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه ينتظرون تحقيق العدالة وإلقاء القبض على بقيه العناصر المتورطة في ارتكاب الجريمة الإرهابية بجامع دار الرئاسة فلقد فوجئوا وبأسف بالغ واستنكار بالغ بقرار الإفراج وبصورة مخالفة للقانون عن مجموعة من العناصر المتورطة في هذه الجريمة الإرهابية الخطيرة وممّن ثبت ومن خلال الأدلة القاطعة الثابتة في ملف القضية والاعترافات الموثقة أمام النيابة العامة تورطهم في ارتكاب هذه الجريمة.

إن قرار إطلاق سراح المتورطين في تنفيذ الجريمة الإرهابية بجامع دار الرئاسة من قبل النيابة العامة ضربة لدولة القانون وتفريط بالعدالة وهدر للدماء والحقوق وضربة خطيرة في صميم التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتحدياً جدياً لمدى التزام القيادة السياسية بقراري مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ و٢٠٥١ الذي وصف جريمة جامع دار الرئاسة كواحدة من الجرائم الإرهابية المدانة دولياً وأكّد على ضرورة أن ينال مرتكبوها تخطيطاً وتنفيذاً الجزاء العادل عبر القضاء اليمني.

إن التصرف المخالف للقانون بإطلاق مجرمين منخرطين في الأعمال الإرهابية خططت وشاركت في العنف الموجّه ضد الشعب والمصالح العليا للدولة في هذا التوقيت وتحت مسمى مخادع بأنهم من شباب الساحات وفي لعبة سياسية ابتزازية مكشوفة، يعيد الأزمة في اليمن إلى المربع الأول ويطيح بالمكاسب والتقدم الذي أحرزته الجهود الإقليمية والدولية للتسوية السياسية كما أنه يمثل عملاً خارج روح المبادرة وهروباً من تبعات قراري مجلس الأمن الدولي وإضراراً بالسلم الاجتماعي.

إن الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام وحلفاءه وجميع أسر الضحايا والمصابين والمتضررين من هذه الجريمة إذ يناددون بالخطوة التي أطلقت المجرمين فإنهم يرون فيها تحدياً للعدالة وإلغاء لدور القضاء وانتهاكاً صارخاً لدماء الشهداء وحقوق ذويهم كما أنها تمثل عملاً غير مسئول مخالف للنظام والقانون يستهدف طمس معالم الجريمة الإرهابية بأطرافها المخططة والمشاركة في التنفيذ ليفلتوا من العدالة وهو بمثابة قرار حماية لكبار المتهمين.

إن الآثار السياسية المباشرة من هذا القرار يتمثل في خلق مناخ مناهض لفكرة الحوار المسئول القائم على الاحتماء بمظلة الدولة الحامية للحقوق بيد أن العقل الاجتماعي تلقى رسالة فحواها «إطلاق القتلة في مواجهة الضحايا» لخلق فتنة وصراع يكون فيه الفرد هو مصدر وحيد لتطبيق القصاص وإمضاء العدل وهذا تدمير لفكرة الدولة المدنية الحديثة في عقل المجتمع ويدمر معه الشعور بالأمل من نتائج الحوار الذي يتطلع إليه كل أبناء الشعب اليمني لبناء دولة مدنية حديثة ترتكز على المواطنة المتساوية والعدالة والنظام والقانون.

إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه إذ يدقون ناقوس الخطر الناتج عن هذا القرار يأملون من الأشقاء والأصدقاء ورعاة المبادرة العمل وبشكل عاجل منع الانهيار والحفاظ على روح التعاون الذي أبداه المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه رغم الإقصاءات التي طالت كوادره وأعمال القمع التي وجهت ضد أنصاره وكوادره منذ انطلاقتها الأولى عبر العمل المشترك.

إننا إذ نطالب اليوم بإعادة جميع العناصر الإرهابية المتورطة في تنفيذ جريمة جامع دار الرئاسة إلى السجن وإحالتهم إلى القضاء المستقل والتوجيه بإلقاء القبض فوراً على من شملتهم لائحة الاتهام ومنهم أولئك الذين يمارسون اليوم أدواراً سياسية ويتبوأون مراكز قيادية في الدولة.

ويؤكدون على رفضهم تجزئة القضية تحت أي مبررات بهدف تمييعها وإفلات المجرمين من العقاب مؤكدين على ضرورة وحتمية محاكمة جميع الجناة دون استثناء إذ لا قبول لتقسيمها أو تجزئتها على الإطلاق مهما كانت الأسباب والمبررات والحجج الواهية التي اصطنعوها لأنفسهم وإعادة جميع المتهمين الذين تم الإفراج عنهم إلى السجن والقبض على البقية وأن يتم محاكمتهم وهم مودعون في السجن وتكليف قضاة مستقلين ومحايدين ومشهود لهم بالكفاءة والنزاهة للنظر بالقضية والفصل فيها باعتبارها قضية إرهابية خطيرة استهدفت قيادات الدولة التنفيذية والتشريعية وعدد من المواطنين وأبناء القوات المسلحة والأمن.

إن امتناع وزير العدل عن إرسال مذكرة بشأن استكمال الإجراءات القانونية حول بعض المتهمين في القضية وكذا الخطوة الأخيرة من قبل النيابة بإطلاق الجناة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك عدم التقيد بالقانون وعدم ممارسة واجباتها من منطلق الحرص على العدالة وروح القانون بل إن هذه الخطوات تمثل كارثة مزدوجة فهي تسيس مؤسسه القضاء وتلحق القضاء في خدمة أطراف سياسية وتنتهك روح القانون والحقوق الإنسانية، فقرار الإفراج عن الجناة يزلزل الحياة الاجتماعية ويضعف هيبة الدولة.

إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه ينظرون بعين الاستنكار إلى الحملة الإعلامية التي استهدفت عضو اللجنة العامة الأستاذ ياسر العواضي من قبل حزب التجمع اليمني للإصلاح والنائب العام اعتماداً على ما نشر كذباً وافتراءاً منسوباً له من وسائل إعلامية كاذبة ومشهورة بالتلفيق وهو عمل غير قانوني ويجافي الأخلاق ويعد توجهاً يدعم المزاعم على إقحام النيابة ميدان السياسة وكان حرياً بالنائب العام باعتباره رجل قانون أن يتحرى الدقة في تلقي المعلومات من مصادرها الموثوقة كما أنه لا يقبل أن يهرول دون وجود دليل ثابت إلى ردود فعل غير حصيفة تضر بمركز القضاء وثقة المجتمع به.

صادر عن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

صنعاء- السبت الموافق ٧-٦-٢٠١٣

المؤتمر والتحالف يناقشون محاولة تفخيخ التسوية بإطلاق مرتكبي جريمة دار الرئاسة

< استشعاراً من قيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لمسؤولياتها الوطنية والدينية وحرصاً على نجاح التسوية السياسية وتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني ولقطع الطريق أمام الاطراف السياسية المتطرفة التي تحاول تفخيخ الحوار الوطني ونسف التسوية من خلال العديد من الممارسات التصعيدية والاستفزازية ومن ذلك الإصرار على إطلاق المتهمين بارتكاب جريمة مسجد دار الرئاسة الارهابية التي استهدفت حياة رئيس الجمهورية وكبار مسؤولي الدولة في ٣ يونيو ٢٠١١م.

وبهذا الخصوص اتخذت اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في اجتماعها المنعقد الاربعاء الماضي برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام، قراراً بالانعقاد الدائم للوقوف أمام تداعيات إطلاق المتهمين في جريمة دار الرئاسة.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع المدرجة على جدول أعماله والمستجدات على الساحة الوطنية ومؤتمر الحوار الوطني.. وتعيين أعضاء جدد في لجنة التوفيق بمؤتمر الحوار الوطني.

وكذا ما أعلن ضمن خبر مجلس الوزراء يوم الثلاثاء من قرار بالإفراج عن المتهمين بجريمة الاعتداء الإرهابي على جامع دار الرئاسة وما تلاه يوم الأربعاء من إعلان الإفراج عن ١٧ من المتهمين بالجريمة، وما يشكله ذلك من مساس بأحكام الدستور والقانون والإنعكاسات الخطيرة جراء الإفراج عن المتهمين بأوامر إدارية وفيما كان الشعب اليمني ينتظر تقديم المتهمين إلى القضاء ومحاكمتهم ليفاجأ بالإفراج عن بعضهم.

وبعد نقاش مستفيض أقر الاجتماع أن تظل اللجنة العامة واحزاب التحالف في انعقاد دائم ومواصلة اجتماعاتها يومياً لإتاحة الفرصة لمزيد من الاتصالات والمشاورات التي على ضوئها تتخذ القرارت المناسبة ووضع أعضاء المؤتمر واحزاب التحالف الوطني والرأي العام أمام صورة كاملة بشأن ما سيتخذه المؤتمر وأحزاب التحالف من قرارات أو إجراءات بشأن المواضيع المشار إليها وبقية القضايا المدرجة على جدول أعمال الاجتماع.

الى ذلك واصلت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعها بعد عصر الجمعة بمنزل الشيخ صادق أمين أبو راس الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون التنظيمية.

وقد رأس الاجتماع الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر ، وفي الاجتماع ناقش الحاضرون الموضوع الخاص بالإفراج عن العدد الأكبر من المتهمين في عملية تفجير جامع دار الرئاسة الإرهابي، ومحاولة البعض توصيفه بغير وصفه الطبيعي الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ٢٠١٤ بأن التفجير الذي جرى في المجمع الرئاسي هو عمل إرهابي.

الشعب صُدم بالإفراج عن متهمين ينتظر محاكمتهم

واكدت اللجنة العامة واحزاب التحالف ان ذلك التوصيف هو محل إجماع داخلي وخارجي، وأن أي محاولات لإعطائه صبغة أخرى أو خلق الأعذار والمبررات لعملية الإفراج عن مجرمين استهدفوا بعملهم الإرهابي قيادة بلد وأمنها واستقرارها وحيث دلت جميع الحقائق على أن التهم ثابتة على جميع المتهمين بمن فيهم من أفرج عنهم، ولا يستطيع أحد طمس معالم الحقيقة ووضوحها وضوح الشمس في رابعة النهار.

إن اللجنة العامة وأحزاب التحالف -وقد استمعت إلى شرح تفصيلي للمحامين في القضية- ورأت الاستمرار بالانعقاد إلى يوم غد لإعداد رأيها بشكل كامل حول موضوع الإفراج عن المتهمين في قضية تفجير جامع الرئاسة والممارسات الأخرى التي يمارسها الطرف الآخر والتي تشكل خرقاً كاملاً للوفاق والتسوية. وبقية القضايا المدرجة على جدول أعماله.

الإفراج تم بأوامر إدارية ومثل مساساً بالدستور والقوانين

وأقرت اللجنة العامة وأحزاب التحالف مشاركة جميع أعضاء المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني لجلسة يوم غد العامة المنعقدة بدار الرئاسة احتراماً لفخامة الأخ رئيس الجمهورية- رئيس مؤتمر الحوار الوطني، على أن تواصل اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف اجتماعاتها غداً لاتخاذ العديد من القرارات، وإصدار بيان نهائي يوضح للرأي العام الحقائق كاملة ويضعهم بصورة جريئة للممارسات الخاطئة من قبل العابثين بالتسوية السياسية، ومن يعملون على هدم أركانها وتعطيل الحوار من خلال التصرفات التي لا تتسم بالموضوعية وباحترام الاتفاقات واحترام الحقوق والدماء والأموال والأعراض وما يتعرض له المؤتمر وقياداته من تعسف وإصرار على النيل منه وهدم لكل وفاق آخرها عملية الإفراج عن المتهمين بتفجير جامع الرئاسة التي تشكل ضربة موجعة للعملية السياسية في البلد ولكل والتنازلات التي قدمها المؤتمر من لحظات الأزمة الأولى، واعتداءً واضحاً على القضاء والحقوق ومبادئ العدالة.

وأبدت اللجنة العامة أسفها عما صدر عن مكتب النائب العام وما تناول به الشيخ ياسر أحمد العواضي - عضو اللجنة العامة، وأحد المصابين جراء الاعتداء الإرهابي على جامع الرئاسة، واللغة التي صيغ بها ذلك البيان والاستخدام لعبارات لا تليق بهيئة قضائية استخدامها أو توجيهها للآخرين، أو أن تزج بالنيابة العامة إلى موقف الخصومة مهما كان الأمر.

وقالت اللجنة :أما وأن ذلك البيان استند على معلومات غير صحيحة وبني على غير أساس صحيح، فإن ذلك أمر محزن، وأن نشره عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية وما يحمله من نيل لشخصية وطنية إنما يعد بادرة خطيرة وأسلوب غير سوي وغير مسبوق ولا يتسم بروح المسئولية على الإطلاق ولا يتفق ومكانة النيابة العامة كهيئة قضائية.

الميثاق
نائب رئيس التحرير
يحيى علي نوري
مديرا التحرير
عبدالولي المذابي
توفيق عثمان الشرعبي
سكرتير التحرير
نجيب شجاع الدين
سكرتير التحرير الفني
عبدالمجيد البحيري
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
■ الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠»دولار
■ الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠»ريال
العنوان:
الجمهورية اليمنية – صنعاء– منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري..
تليفون: (٤٦٦١٢٩–٤٦٦١٢٨)
فاكس: (٢٠٨٩٣٣)– ص.ب: (٣٧٧٧)